افتتاح الاجتماع التنسيقي لمجموعة كبار المانحين الثامن لدعم سوريا

المعتوق: العمل الإنساني وحده ليس حلاً .. ولابد من وقف نزيف الدماء

عبدالله المعتوق

جانب من الاجتماع التنسيقي

جمال الغانم

قال رئيس الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية الدكتور عبدالله المعتوق ان الاجتماع الثامن لكبار المانحين للشعب السوري يهدف إلى مواصلة بحث الأوضاع والمستجدات الإنسانية في سوريا وتفعيل خطط الاستجابة وتعبئة الموارد وحشد الطاقات خلال الفترة المقبلة.

جاء ذلك في كلمة للمعتوق أمس في افتتاح أعمال الاجتماع التنسيقي لمجموعة كبار المانحين الثامن لدعم سوريا بحضور ممثلين عن دول الجوار السوري ومنسقي الأمم المتحدة وممثل البنك الدولي.

وأوضح المعتوق الذي يشغل أيضا منصب مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية أن الاجتماع يتابع آخر مستجدات التعهدات خلال المؤتمر الدولي الرابع الذي عقد في لندن فبراير الماضي وجسدت من خلاله الدول والجهات المانحة درسا بليغا في السخاء والعطاء الإنساني حيث بلغ إجمالي التعهدات بأكثر من 10 مليارات دولار.

وأشار الى «أن الاجتماع ينعقد وسط إصرار فاضح وتحد سافر من بعض أطراف النزاع وحلفائهم على مواصلة قصف العديد من الأحياء السكنية في سوريا وخاصة مدينة حلب وقتل المدنيين الأبرياء وتدمير المرافق المدنية والمنشآت الطبية».

وبين «أن هناك أكثر من نحو مليوني شخص يعيشون في مدينة حلب في حالة ذعر شديد بسبب الحصار والقتال الضاري المحتدم من حولهم مشيرا إلى أن الموقف يزداد سوءا يوميا وأن هناك ما يقارب ال300 ألف شخص محاصرون في حلب الشرقية منذ بداية يوليو الماضي».

وأضاف «أن هناك استهداف ممنهج للبنية التحتية للمدنيين والخدمات الأساسية لعشرات المشافي والمدارس والمخابز ودور العبادة ومناطق النزوح الداخلي يتعرض خلالها مئات الآلاف من المدنيين للهجوم المستمر والعقاب الجماعي عبر استخدام البراميل المتفجرة والأسلحة الفتاكة المحرمة دوليا».

وأفاد المعتوق بأن «العمل الإنساني وحده ليس حلا في مواجهة هذه التحديات» مناشدا المجتمع الدولي إعلان تعاطفه مع الأطفال السوريين والعمل الجاد على الوقف الفوري للغارات الجوية وعمليات القصف التي تستهدف المدنيين العزل والمنشآت المدنية والطبية.

ولفت إلى أهمية الإسراع في استئناف العملية السياسية وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (2254) وبيان اجتماع (جنيف 1) في يونيو 2012 وإيجاد حل سياسي ينهي معاناة الشعب السوري ويحقق مطالبه المشروعة والعادلة ويعيد اللاجئين والنازحين إلى ديارهم.

وشدد على ضرورة فتح ممرات إنسانية دائمة إلى مدينة حلب والمناطق المحاصرة لتسهيل دخول المساعدات الإنسانية تطبيقا لنصوص القانون الدولي الإنساني في ظل النقص الحاد في المواد الغذائية والدوائية ومستلزمات المستشفيات.

ودعا المعتوق الدول والجهات المانحة الى سرعة الوفاء بتعهداتها خلال المؤتمر الدولي الرابع للمانحين وسرعة تحويل التعهدات الى مدفوعات فعلية لضمان انسياب العمليات الإنسانية.

من جانبه قال نائب وزير الخارجية بالانابة السفير جمال الغانم في كلمة مماثلة إن الكارثة الإنسانية في سوريا تمضي بظروف دقيقة وبتطورات معقدة ومتسارعة.

وأضاف السفير الغانم ان الأزمة السورية شهدت تصعيدا عسكريا متواصلا وارتقاءا غير مسبوق لأعداد الضحايا في الوقت الذي أمسى فيه الدمار عنوانا لكافة مناطق سوريا وأحيائها دون تمييز.

وذكر «أن احصائيات منظمة الأمم المتحدة تشير إلى وصول أعداد اللاجئين إلى ما يقارب 4ر8 مليون لاجئ و6ر6 مليون نازح وبلوغ أعداد الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة لتوفير المساعدات الإنسانية إلى 5ر13 مليون شخص علاوة على ضياع سنوات من انعدام التعليم لمئات الآلاف من الأطفال السوريين».

وأكد أن الكويت لم تغفل عن تقديم الاحتياجات الإنسانية للمتضررين من ابناء الشعب السوري منذ بداية اندلاع الأزمة السورية حيث حرصت على المشاركة في كل الجهود الرامية للتوصل إلى حل سياسي للصراع القائم وانطلاقا من ادراكها بحجم المسؤولية التاريخية التي تشعر بها تجاه اشقائها في سوريا.

وبين أن الكويت وفي إطار دعمها للمسار الإنساني استجابت منذ عام 2013 لاستضافة ثلاثة مؤتمرات دولية للمانحين «فاقت قيمة التبرعات المعلنة خلالها السبعة مليارات دولار أمريكي اسهمت بوضع اسس بعيدة المدى للدعم الدولي الإنساني لهذه الأزمة».

وأوضح أن المؤتمرات التي استضافتها الكويت مهدت الطريق لانعقاد مؤتمر دعم سوريا والاقليم المجاور في العاصمة البريطانية لندن حيث شاركت الكويت بتراسه وتنظيمه مشيرا إلى «أن مجموع مساهمات دولة الكويت في المؤتمرات الاربع بلغ 6ر1 مليار دولار أمريكي».

ودعا القائم إلى مواصلة العمل الدؤوب والإصرار على بذل الجهود المطلوبة للتخفيف من آثار تلك الأزمة وتداعياتها متناشدا الدول التي أعلنت تبرعاتها لدعم الأوضاع الإنسانية في سوريا والدول المجاورة المسارعة في الايفاء بتلك التعهدات وتقديم المساعدة للاشقاء السوريين.

وجدد نداء الكويت لمجلس الأمن الدولي وهو الجهة الناط بها حفظ الأمن والسلم الدوليين لاسيما مضاعفة الجهود حتى تصل تلك المساعدات لمستحقيها.

وأفاد بأن استمرار الأزمة يزيد التحديات للمتطوعين الانسانيين وشركاء الأمم المتحدة الذين يحاولون توجيه المساعدات الانسانية الى حوالي 13 مليون محتاج لتلك المساعدات وتزويدهم بالغذاء والمساعدة.

وأشار خاليكوف الى أن هذا الاجتماع يعد فرصة لاستماع والاطلاع ممثلي دول الجوار السوري والمنظمات الانسانية المشاركة فيه على الوضع الانساني في سوريا وما وصل إليه من تقدم.

ولفت إلى أن الاجتماع يهدف الى التكاتف لحل المشكلة ووضع الحلول للازمة الانسانية داعيا الدول المانحة الى الالتزام بالتعهدات التي قدمت في المؤتمرات السابقة.

من جانبه أشاد وزير الشؤون الاجتماعية اللبناني رشيد درباس في كلمته بالدور الكبير والفعال والانساني الذي تقوم به دولة الكويت أميرا وحكومة وشعبا تجاه الأزمة السورية.

وأوضح درباس أن بلاده التي يبلغ تعدادها أربعة ملايين نسمة تستضيف حوالي مليوني لاجئ يتقاسمون مع مواطنيه مختلف متطلبات الحياة في ظل ظروف «سيئة».

وأفاد بأن هناك خطة وطنية لبنانية وضعت بالشراكة مع الأمم المتحدة بإشراف مباشر من قبل الأمين العام للمنظمة «لم ينفذ منها في العام الماضي الا نحو 60 في المئة» مبينا أن هذه الخطة لا تزال متعثرة في العام الحالي ولم تؤت أكلها.

وقال ان الازمة السورية التي طالت دون أفق لحل واضح يؤكد أن الدول المضيفة ستصبح شريكة في ماساة اللاجئين الذين يعيشون ظروفا سيئة تتردى من سنة الى أخرى في ظل ازدياد الحاجات ونقص الإعانات.

وأكد درباس رفض بلاده لأي نوع من أنواع «توطين» اللاجئين ولن تكون شريكة في حرمان الشعب السوري من هويته وأرضه.

وأوضح ان لبنان وفي ظل حاجته الى مساعدة كبار المانحين لدعم سوريا في الوقت الحالي يقترح إعادة بناء للمناطق الآمنة في الداخل السوري لتكون مغرية للاجئين السوريين والعودة اليها عقب نزوحهم الى دول الجوار وهي وسيلة «أقل كلفة وأكبر جدوى».

وبعقد الاجتماع التنسيقي الذي تستضيفه الكويت للدورة الثامنة على التوالي اليوم واحد ويشارك فيه عدد من ممثلين الدول المضيفة لأعداد كبيرة من اللاجئين السوريين وهي تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر وممثلين عن البنك الدولي والمنظمات الانسانية الدولية.

ضمن حملة جدد إعلانك في مكانك

البلدية: رفع 272 إعلاناً مخالفاً من الشوارع والميادين

إغلاق المحلات المخالفة

اعلنت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت عن قيام فريق الطوارئ بفرع بلدية محافظة العاصمة بحملة تفتيشية واسعة النطاق على مناطقفرطبة – السرة– الخالدية – اليرموك– ضاحية عبد الله السالم – الروضة– كيفان– القادسية – الدسمة – الدعية– المنصورية– الفيحاء شملت التفتيش على الاعلانات المخالفة والمنازل قيد الانشاء والمخازن وإزالة الإعلانات من الشوارع والميادين وذلك موازيا للحملة الاعلامية التي اطلقتها إدارة العلاقات العامة تحت شعار « جدد اعلانك في مكانك»، مشيرة إلى ان الحملة التي ترأسها رئيس فريق الطوارئ بالإنابة زيد العنزي اسفرت عن رفع وإزالة 272 اعلان تجاري ومناسبات والاضاحي من الشوارع والميادين إلى جانب تحرير عدد 7 مخالفات متمثلة في إقامة إعلان بترخيص منتهي وغلق مخزن إداريا لاحتوائه على مواد غذائية منتهية الصلاحية وفتح وإدارة مخزن قبل الحصول على ترخيص من قبل البلدية.

وأشارت العلاقات العامة إلى ان هذه الحملة جاءت بناءا على توجيهات مديرفرع بلدية محافظة العاصمة م. عمار العمار ومتابعة منه لفرض هيبة البلدية وتطبيق اللوائح المنظمة للائحة الإعلانات على أصحاب المحلات ذات الأنشطة التجارية وتحصيل رسوم الدولة المستحقة .

وفي هذا السياق أوضح رئيس فريق الطوارئ بالإنابة زيد العنزي بان الحملة اسفرت عن رفع وإزالة عدد 272 اعلان تجاري ومناسبات والاضاحي من الشوارع والميادين إلى جانب تحرير عدد 7 مخالفات اشتملت على إقامة اعلان بترخيص منتهي ، مشيرا إلى ان تم غلق مخزن إداريا لتداوله مواد غذائية منتهية الصلاحية وفتح وإدارة مخزن قبل الحصول على ترخيص من قبل البلدية بالإضافة إلى تحرير مخالفة بائع متجول بعد تحويله من قبل وزارة الداخلية.

رفع الاعلانات من الميادين

بإشراف اللواء جمال الصايغ وحضور القيادات الأمنية

«النجدة» نفذت حملات عشوائية أسفرت عن ضبط 136 متهماً ومخالفاً للقانون

البصمة الالكترونية

في إطار مساعي وزارة الداخلية وجهودها المتواصلة لحفظ الأمن وضبط المخالفين، نفذت إدارة عمليات النجدة حملات أمنية مفاجأة مساء أمس الأول بإشراف وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون العمليات اللواء جمال حاتم الصايغ يرافقه مدير عام الإدارة العامة لشرطة النجدة العميد عبد العزيز الهاجري. وبمشاركة قيادة مدراء الدوريات للمحافظات الست، وإدارة أمن الطرق وإدارة الأرتال.

وشملت هذه الحملات جميع محافظات الكويت،عبر مناطق محددة فيها، وذلك لضبط المطلوبين جنائيا ومدنيا ومخالفي قانون الإقامة.

وذكرت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني أن هذه الحملات انطلقت في تمام الساعة الرابعة مساء حيث تمركزت دوريات النجدة في نقاط تفتيش وتم توزيعها بشكل يمكن السيطرة على جميع منافذ المناطق المستهدفة، إذ باشر رجال الأمن بالتدقيق على الأوراق الثبوتية والوضع القانوني للمارة وقائدي المركبات، وبما يمنع هروب المخالفين في المحيط الذي شملته الحملة التي استمرت لمدة ساعتين.

وأوضحت أن الحملات أسفرت عن ضبط 136 مخالفا ومطلوبا، حيث تبين أن 24 منهم مطلوبين على ذمة قضايا مدنية، فيما 31 مسجل بحقهم قضايا تغيب، واوقف 45 لعدم حملهم إثبات، و23 لانتهاء صلاحية الإقامة، وقبض على 3 مطلوبين في ضبطية مخدرات. كما ألقي القبض على اثنين بحالة غير طبيعية، و5 مطلوبين لإدارة الإقامة، فيما تم ضبط شخص واحد مطلوب في قضية نصب واحتيال، وآخر مطلوب للحبس ستة شهور، وثالث مطلوب للحبس ثلاثة شهور.

وتم حجز 5 مركبات، وتحرير 345 مخالفة مرورية، كما تم تسجيل 14 مخالفة بالرصد المروري.

وأحيل الجميع على جهات الاختصاص لاتخاذ الاجراء القانوني اللازم بحقهم.

وبينت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني ان هذه الحملة تهدف الى ضبط الوضع الأمني في البلاد من خلال القبض على المطلوبين والخارجين على القانون ومخالفي انظمة الإقامة.

وأكدت ان وزارة الداخلية بكافة أجهزتها الأمنية ستواصل حملاتها الأمنية دون هوادة، وتسير وفق خطة موضوعة بشكل مدروس ودقيق لتحقيق أهدافها ومن بينها خفض معدل الجريمة والذي تحقق خلال العام الماضي وحتى منتصف هذا العام.

وناشدت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني المواطنين والمقيمين الاحتفاظ دائما بالأوراق الثبوتية حتى يمكن التحقق من شخصياتهم إذ إن حمل الوثائق الشخصية من بطاقات مدنية واجازات قيادة ورخص ملكية المركبات تخرجهم من دائرة التوقيف والاحالة.

وأضافت أن اجهزة الامن والدوريات الذكية مجهزة بأجهزة حاسوب يمكنها معرفة كافة المعلومات والتفاصيل عن الاشخاص وبالتالي التعامل معهم. كما أهابت الإدارة بالمواطنين والمقيمين ضرورة التعاون ودعم جهود أجهزة فريق العمليات الميدانية لأداء مهامه وواجباته.

إلى ذلك وفي سياق متصل، ذكرت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني أن الحملات الأمنية التي نفذتها الإدارة العامة لشرطة النجدة خلال شهر أغسطس المنقضي افضت إلى ضبط 1471 مطلوبا ومخالفا للقانون، وكان إجمالي المخالفات المرورية المسجلة فيه 7851 مخالفة.

وأوضحت الإدارة أن هذه الحملات ضبط فيها 102 شخصا في قضايا مخدرات و27 شخصا بحالة غير طبيعية، وضبط 18 شخصا بتهمة حيازة مشروبات مسكرة كما ضبط 4 اشخاص بتهمة السرقة و44 محكوما في قضايا جنائية و394 مطلوبا في قضايا مدنية وأوقف 66 شخصا عليهم أمر إلقاء قبض فيما ضبط 590 مسجل بحقهم قضايا تغيب من كفلائهم و226 شخصا لانتهاء إقاماتهم .

وبينت الإدارة أن هذه الحملات الأمنية أسفرت عن ضبط 21 مركبة مطلوبة، وعن الحجز مروريا على 32 مركبة، كما سجل فيها 2031 مخالفة مرورية تتعلق بالتجاوز على اماكن المعاقين.

«الإعلام الأمني»: الحملات الأمنية تسير وفق خطة مدروسة وتسهم في خفض الجريمة

الإطلاع على الأوراق الثبوتية

تسجيل المخالفات